



الامني ليس صحيحا في تقديرنا ولو كان الامر كذلك فان المسألة لا تخص كبار الموظفين فقط .. وتساءلت « ما رأي الوكالة بالنسبة لآلاف الموظفين الذين سنتركهم في منطقة العمليات » ؟  
واضافت المذكورة « ان منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية ليست مسؤولة عن تمويل الوكالة ولا عن معالجة العجز المتكرر والمتزايد في ميزانيتها السنوية ، بل ان مسؤولية ذلك كله تقع على عاتق المجتمع الدولي باعتباره مسؤولا مباشرا عن قضية اللاجئين الفلسطينيين » . وقالت « ان العجز

## اللجنة السياسية العليا ترفض قرار نقل الاونروا

دوائر امبريالية وصهيونية تعرقل قيام الوكالة بالالتزاماتها

المتكرر في ميزانية الوكالة ليس ناشئا في الاساس عن تحسينات في مستوى الخدمات التي تؤديها .. ولا عن شمول هذه الخدمات لجميع اللاجئين الذين يستحقونها . وانما هو ناشئ بالدرجة الاولى عن الارتفاع في اسعار السلع » .

واعربت اللجنة السياسية العليا في مذكرتها عن خشيتها من ان تلقى تبعات تغطية العجز في ميزانية الوكالة على الدول العربية المتروكة مما يؤدي الى تخلي المجتمع الدولي عن التزاماته تجاه التمويل وتجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين ككل . وأشارت المذكورة في هذا الصدد الى ان « مسألة العجز المالي الذي تعاني منه الوكالة مرده اساسا الى المواقف السياسية التي تمارسها القوى التي تسببت في نكبة شعبنا .. حيث تقدم هذه القوى ذاتها الى « اسرائيل » مليارات من الدولارات سنويا بهدف تخزين آلة الحرب والدمار » .

وطالبت اللجنة السياسية العليا في ختام مذكرتها للوكالة « بضرورة السعي وبالطرق التي تراها مناسبة لدى جميع الدول المعنية لجعل موازنة الوكالة جزءا من موازنة هيئة الامم المتحدة .. او على الأقل الحاق رواتب الموظفين المحليين بموازنة هذه الهيئة .. وذلك اسوة بالموظفين الدوليين لدى نفس الوكالة والذين اقرت الجمعية العامة للامم المتحدة الحاق رواتبهم بميزانية الامم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين » .

كما اكدت اللجنة « انها ستحتفظ بحقها في اتخاذ سائر الاجراءات والوسائل التي تراها مناسبة لابطال فاعلية هذا القرار واثاره الخطيرة المحتملة .. والتي لا تخدم سوى اهداف المؤامرة الامبريالية والصهيونية ضد شعبنا الفلسطيني » .

هذا وتأتي هذه المذكرة اثر قرار اتخذته اللجنة السياسية العليا في اجتماع سابق لها في السادس عشر من الشهر المنصرم ضمن عدد من القرارات لمعالجة اجراء نقل الاونروا وتخلي الوكالة تدريجيا عن التزاماتها .

بعثت اللجنة السياسية العليا في الثاني والعشرين من حزيران بمذكرة الى السيد توماس ماكليهي المفاوض العام لوكالة هيئة الامم المتحدة لاعانة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى اوضحت فيها رفضها لقرار نقل مقر رئاسه الاونروا من بيروت الى فيينا لما يعود به هذا الاجراء من اضرار كبيرة على حياة عدد كبير من ابناء الشعب الفلسطيني ولما له من ابعاد سياسية تقف وراءها الدوائر الامبريالية والصهيونية للحيلولة دون قيام الوكالة بالتزاماتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين .

وقد جاء في المذكرة « ان اللجنة السياسية العليا ترفض رفضا قاطعا قرار نقل مقر الرئاسة الى - فيينا - ، كما تشعر بالقلق البالغ حيال الانعكاسات السلبية والخطيرة المترتبة على هذا القرار الذي يصيب بالضرر مصالح الشعب الفلسطيني .. وطبيعة الخدمات التي درجت الوكالة في الاونة الاخيرة على تقييدها الى الحد الأدنى .. حتى باتت حصة النفر الواحد المستفيد من هذه الخدمات لا تعدو الدولار ونصف الدولار شهريا » !

وبينت اللجنة في مذكرتها الحقائق القانونية التي تستند اليها في رفضها لهذا القرار والناعبة من قرار تشكيل الوكالة الصادر عن هيئة الامم المتحدة والذي ينص على قيامها بعملها ضمن منطقة العمليات .

وجاء في المذكرة « كما تساورنا الشكوك بأن هذا القرار قد جاء استجابة لضغوط سياسية ومالية شديدة مارستها الولايات المتحدة الاميركية والصهيونية العالمية وسائر القوى الامبريالية المرتبطة معها والتي كانت في الاساس سبب نكبة شعبنا الفلسطيني واقتلعه من ترابه الوطني » .

ونطرت المذكرة الى التبريرات التي قدمتها الوكالة لقرارها هذا فقالت : « ان التذرع بالوضع

### انفجاران في حيفا وثالث في القدس

● في مدينة حيفا المحتلة انفجرت عبوتان ناسفتان صباح يوم السادس والعشرين من حزيران ، كما انفجرت عبوة ثالثة في منزل احد المستوطنين الصهاينة في القدس المحتلة .

وذكر ان الانفجار الاول وقع في احد المنازل الواقعة في حي خليفة بمدينة حيفا والثاني وقع بعد ساعتين منه في شارع هخالوتس . واعترف راديو العدو الصهيوني بوقوع اضرار نتيجة الانفجارين وتكبد خسائر كبيرة في منزل الصهيوني « ايلي مويان » ولكن العدو كعادته لم يعترف بخسائره البشرية .

وامداد الناطق الصهيوني حول الانفجار الذي وقع في مدينة القدس المحتلة ان عبوة ناسفة انفجرت في منزل اسرة « يوليس » الواقع في حي « اوهيل شلومو » بجانب يهودا .

واعترف العدو الصهيوني باصابة امرأة مستوطنة بجروح وزعم ان هذا الانفجار لم يحدث اضرار بالغة .

### الثوار يزرعون عبواتهم داخل مستوطنة « بتاح تكفا »

● قام ثوار الارض المحتلة بوضع عبوات ناسفة شديدة الانفجار داخل مستوطنة «بتاح تكفا» وتمكنوا ايضا من وضع عبوات ناسفة موقوتة داخل الاستراحة الواقعة على مدخل المستوطنة من جهة تل ابيب . وقد انفجرت العبوات في الوقت المحدد لها في الساعة السابعة وخمس واربعين دقيقة من مساء التاسع عشر من حزيران وحدث انفجارها الخسائر التالية :

- اصابة عدد غير محدد من افراد العدو الصهيوني ، شوهدت سيارات الاسعاف تقوم بنقلهم من داخل الاستراحة .

- تحطيم معظم محتويات الاستراحة وتصعد احد جدرانها .

- اصابة المحلات التجارية المجاورة باضرار بالغة .

وذكرت المصادر العسكرية الصهيونية ، ان العبوات كانت شديدة الانفجار بحيث اوقعت خسائر فادحة في الاستراحة والحوانيت في المنطقة وان الشرطة بدأت على الفور في التحقيق لمعرفة كيف توصل الفدائيون الفلسطينيون الى هذه المنطقة .

سركيس : « انحياز » مفضوح الى جانب الانعزاليين



### رسالة سركيس:

## انحياز لحماية الفاشية

وبالرغم من اختلاف وجهة نظرنا عن وجهة نظر الرئيس فيما حدد من نقاط تضمنتها رسالته ابتداء « بالسلطة الوطنية » و « حماية كرامة الوطن » ! ومرورا « بالوضع الذي كنا نحسد عليه » ؟! وانتهاء « بالجيش الوطني » ؟! ، فان هذا لن يدفعنا .

بدأ الرئيس الرسالة مستعظبا « وماذا يده يستمد قوة » من جهة ومتجاهلا للقضايا الاساسية وحلولها التي كان مفترضا على اساسها ان يوجه رسالته هذه من جهة اخرى .

والرسالة الرئاسية التي تطرقت « للاحداث الخطيرة التي حلت مؤخرا في شمال لبنان » لم

### شمعون يذكر سركيس بدوره

● علق رئيس « الجبهة اللبنانية » كميل شمعون على قول الرئيس سركيس في رسالته الى اللبنانيين بأن الوضع « قد يفرض على الدولة اتخاذ قرارات ومواقف لا تلاقي الاستحسان لدى كل الفرقاء » فقال : « ان لهذه العبارات رائحة تهديد لا ارى اية فائدة منها خصوصا ان ليس للدولة ان تتخذ تدابير ضد اي فريق او لمصلحة اي فريق » واكد ان هدف « الجبهة اللبنانية » هو تحرير الاراضي من الشياح حتى الجنوب !!!

وكان شمعون اراد ان يذكر الرئيس بأنه لا يملك الحق بتهديد الفاشيين مهما بلغت تعدياتهم .. وان دور الدولة يجب ان ينحصر بقمع الوطنيين من « الشياح الى الجنوب » لان مناطق « الامن الذاتي » .. آمنة جدا !!

بعد الهجوم الكتابي الفاشي على بلدة اهدن وبعد الانسحاب الشكلي الصهيوني من الجنوب ، حددت كافة الاطراف مواقفها ما عدا السلطة الرسمية « الشرعية » التي تباينت مواقفها من خلال التصريحات الى ان اعلن الرئيس اليباس سركيس موقفها عبر رسالته التي وجهها الى اللبنانيين مساء ٢٢ من الشهر الفائت . وعلى هذه الرسالة التي شكلت مفضلا مهما في السياسة الرسمية اللبنانية ، توقفت القوى السياسية في الساحة ليأخذ البعض منها موقفا مؤيدا والبعض الاخر ينتقد حسب نسبة تلاؤم مضمون الرسالة مع مصالح هذه القوى وتطلعاتها او حسب عدم تلاؤمها .

وكان رئيس الجمهورية اللبنانية قد دعا اللبنانيين في هذه الظروف العصيبة للالتفاف « حول السلطة الوطنية ، ادراكا منهم انها وجدت لصيانة الوطن وصيانتهم في مصالحهم وارواحهم ، وفوق كل شيء في كرامة للوطن مقدسة تأتي دونها الحياة .. » . كذلك لان الدولة « استعادت مقوماتها وان لم تستكمل بنيتها بعد » . وتساءل الرئيس على لسان العالم « هل من عودة الى الحياة الطبيعية ، الى وضع سابق كان يضرب به المثل ويحسدنا عليه الكثيرون » .

واضاف الرئيس سركيس معددا انجازات عهده بدءا بـ « الجيش الوطني والقطاع الخاص الخ .. » مشيرا ايضا للانتكاسات التي واجهت مسيرة العهد من خلال « الحوادث الجسيمة بمعدل حادث خطير كل شهر او ما دون الشهر » خاصة وان « الاستعانة بقوات الامن العربية فليست دائما بالممكن » . وحول حوادث الشمال قال سركيس ان ذلك « يفرض على الدولة قرارات ومواقف ما لا تلاقي الاستحسان لدى كل الفرقاء .. » .

تشر من بعيد او قريب الى مسؤولية حزب الكتائب الفاشي عن مجزرة اهدن ولو عن طريق التلميح بل اشارت فقط لالم رئيس الجمهورية الشديد . كما وانها في اشارتها المتواضعة لموضوع الجنوب لم تتحدث عن بقايا الاحتلال الصهيوني ولا عن بوابات « الجدار الطيب » والدور الخياني الذي تلعبه الميليشيات الفاشية التابعة لبقايا الجبهة اللبنانية بقيادة الرائد سعد حداد المحسوب على « الشرعية » الرسمية .

وبما ان الرسالة كانت من نوع المصارحة ما بين السلطة الرسمية واللبنانيين ، يستغرب المرء لهذا لماذا لم يسم رئيس الجمهورية الاشياء بأسمائها ويعلم على الملأ اسم الجهة التي كانت مسببة للانتكاسات الامنية والصدمات الامنية . وطبعاً فالرئيس سركيس ومعه جميع اللبنانيين يعرف بأن كافة الحوادث ابتداء من الفياضية وانتهاء بمجزرة اهدن تتحمل مسؤوليتها الجبهة اللبنانية كافة او احد اطرافها على الأقل . الا ان هذا التجاهل المتعمد رسميا يظهر حقيقة اساسية وهي تضامن عهد سركيس ونظامه ودولته « التي لم تستكمل بنيتها بعد » مع اطراف ما تبقى من الجبهة اللبنانية الفاشية ( فكيف اذا استكملت بنيتها !؟ ) .

فائتاء الاشتباكات والحوادث التي افتعلتها الجبهة اللبنانية في الفياضية وبعدها عيّن الرمانة وفتت سلطة سركيس « الشرعية » لتلعب دور الوساطة فوقفت في صف الجبهة اللبنانية ودافعت عنها .

والان تقوم الخطة الامنية وانزال الجيش في الجبل والشمال لحماية حزب الكتائب والحوال دون طرده من الشمال . كذلك ولما كانت مهمة قوات الردع تقضي بضرب الجسم الوطني فلاستعانة بهذه القوات كانت دائما مقبولة من وجهة نظر « الشرعية » اما وقد ظهر بأن الفاشية هي مصدر عدم « استتباب الاستقرار وعودة الحياة الطبيعية » فأصبحت الاستعانة بهذه القوات « ليست دائما بالممكن » بل يتكفل بهذا الجيش « الوطني » ( كما اسماء الرئيس في الرسالة ) لدعم الفاشيين والحفاظة عليهم على الرغم من كل فظائعهم . وغريب كيف يوفق الرئيس سركيس بين جيشه « الوطني » الذي ما يزال يضم بين صفوفه الرائد الخائن حداد وبين سلطته الموجودة « لصيانة كرامة الوطن المقدسة » .

وعلى هذا كله تبدو الرسالة الرسمية التي اغفلت قصدا مسؤولية الفاشيين اللبنانيين في خلق الاضطرابات على الساحة ، والتي اظهرت الموقف « الشرعي » بكافة ابعاده قد اكدت بعكس محتواها بأن سلطة سركيس « ليست جسما غريبا » عن الفاشية اللبنانية وفي تجسيد مصالحها والعمل على تحقيق طموحاتها ، بل هي غريبة عن المواطنين الكادحين وقواها الوطنية والتقدمية ومصالحها وامانيها الوطنية والقومية لان دولته هي آلة لسيطرة الطبقات الرجعية اللبنانية على مقدرات الوطن واستغلالها وقمع الطبقات الشعبية بكافة انتماءاتها الطائفية .